

محضر عن ورشة العمل حول حق الوصول الى المعلومات وحماية كاشفي الفساد

مركز النهار للتدريب والبحوث

٣ تموز ٢٠٠٩

في اطار مشروع لجمعية "نهار الشباب" بالتعاون مع جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين مبادرة سيادة القانون مكتب لبنان، يتعلّق بحق الوصول الى المعلومات وحماية كاشفي الفساد، أقيمت ورشة عمل لمجموعة من الإعلاميين من بيروت وجبل لبنان للتعريف بحق الوصول الى المعلومات ودراسة اقتراح القانون المعد في لبنان بهذا الخصوص وعرض لمسودة القانون الذي يتم إعداده حول حماية كاشفي الفساد، وذلك في مركز النهار للتدريب والبحوث الجمعة ٣ تموز ٢٠٠٩ من الساعة العاشرة صباحا حتى الثالثة والنصف بعد الظهر.

أول المتكلمين كان الزميل غسان حجار الذي عرّف عن شركاء جمعية نهار الشباب في هذا المشروع. كما تطرق إلى أهمية وجود قانون يجعل من الوصول إلى المعلومات حقا" يتمتع به كل مواطن ويفرض على الإدارات الرسمية. بحيث أنه إذا امتنعت عن تزويدنا بالمعلومات هناك آلية قانونية لملاحقتها وإذا لزم الأمر إرغامها على الكشف عن المعلومات. ثم طلب من الصحافيين المشاركين في الورشة إعطاء شهادات عن صعوبات واجهوها أثناء قيامهم بعملهم.

بعدها قامت السيدة كارمن جحا بعرض ملخص لإقتراح قانون الحق في الوصول إلى المعلومات مبرزة الآلية التي يجب على طالب المعلومة اتباعها للحصول عليها. كما ركزت على دور الهيئة المستقلة من مراقبة تطبيق القانون وتلقي الشكاوى المتعلقة بعدم تزويد المواطن بالمعلومات التي طلبها. بعدها دارت مناقشة بين المشاركين أفضت إلى إعطاء الإقتراحات التالية للزيادة من فاعلية تطبيق القانون:

- تخصيص كل إدارة بجهاز كامل يتولى فقط تزويد المواطن بالمعلومات.
- تقصير مهلة الحصول على المعلومة بعد تقديم الطلب. (خاصة فيما يتعلق بالمعلومات التي يطلبها الصحافيون والقضاء).
- تحديد المسائل التي تدخل ضمن الأمن القومي لكي لا تستغل الإدارة هذا الأمر للتهرب من إعطاء المعلومة.
- أخذ بعين الاعتبار الحصانات التي تتمتع بها بعض الجهات في مؤسسات الدولة.
- إدخال مداورات مجلس الوزراء ومحاضره ضمن المعلومات القابلة للاطلاع.

أخيرا قامت السيدة ماري غنطوس بعرض لقانون حماية كاشفي الفساد حيث ركزت فيه على أن الهيئة ليس مطلوب منها الحلول مكان السلطات القضائية إنما هدفها هو تسهيل تطبيق هذا القانون ودفع الأمور إلى الأمام من خلال مثلا المباشرة بالتحقيق إذا شخصت فسادا" ما في إدارة ما. ثم دارت مناقشة حول الموضوع أفضت إلى التوصيات التالية:

- أن تكون الهيئة مرتبطة بالنائب العام أو أن تتمتع بصلاحياته.

- أن يتم تحديد دور الهيئة أهو قضائي أم لا؟
- عدم التناقض في دور الهيئة بين هذا القانون وذلك الذي يتعلق بالحق للوصول إلى المعلومات حيث في هذا الأخير تلعب دور قضائيا.